

المحاضرة الثانية

توازن السوق النقدي :

إنه من غير الممكن التوصل إلى حالة التوازن الكلي دون دراسة التوازن في السوق النقدي ، وذلك للدور المهم الذي تلعبه هذه السوق في تحديد التوازن ومنه لا بد من دراسة شروط توازن هذه السوق وإضافتها إلى شروط توازن سوق السلع والخدمات ومن ثم نصل إلى التوازن الكلي حسب النموذج الكينزي .

ويحدث التوازن في سوق النقود عندما يتساوى العرض النقدي مع الطلب النقدي . ونعني بالعرض النقدي كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وهي كمية التي نجدها في حوزة الوحدات الاقتصادية المكونة من الأفراد أو العائلات والمؤسسات . وجرى العادة عند الاقتصاديين أن يعتبر عرض النقود متغير خارجي تحده الدولة ممثلة في البنك المركزي ، أما الطلب على النقود . فلقد ميز كينز بين (03) ثلاثة أنواع منه:

1-تعريف النقود:

النقود: "هي كل ما يلقي قبولاً عاماً للوفاء بالالتزامات المالية المختلفة". فالنقود تعد وسيلة لتحقيق التداول وأداة هامة في المبادلات، وذلك عن طريق وظائفها الأربعة التي تقوم بها والتي تتضح من التعريف السابق، وهي:

- 1- مقياس للقيمة
- 2- وسيط للتبادل
- 3- مخزن للقيمة
- 4- وسيلة للدفع الآجل.

أما عن أنواع النقود فتتمثل في التالي:

- 1- النقود السلعية (السلع التي كانت فيما مضى تتمتع بالقبول العام كالأغنام أو الحبوب أو الصوف..).
- 2- النقود الورقية (وتنقسم بدورها إلى نقود نائبة تتمثل في شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في البنوك تعادل قيمة تلك الصكوك، ونقود ورقية وثيقة تتمثل في الأوراق المصرفية "البنكنوت" والتي تحمل تعهداً بالدفع وتصدر عن طريق البنك المركزي، ونقود ورقية إلزامية تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية دون الحاجة إلى رصيد معدني).
- 3- النقود المصرفية (الشيكات المصدرة من قبل البنوك ويتعامل بها الأفراد من واقع ودائعهم البنكية).

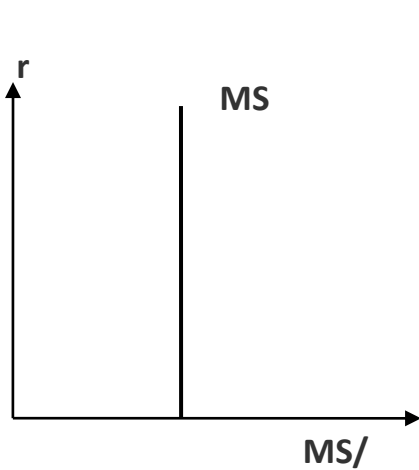
2- عرض النقود:

لعرض النقود ثلاث مفاهيم تعرف في الاقتصاد بـ M_1 و M_2 و M_3 . حيث أن:

M_1 : النقد المتداول Cash Incerculation + الودائع الجارية Demand Deposits (التي تكون في البنوك التجارية تحت طلب الأفراد دون قيود عليها)، وهذا هو المعنى الضيق للنقود.

M_2 : هي M_1 + الودائع الآجلة Time Deposits (والتي تختلف عن تلك التي تكون تحت الطلب في كونها ودائع بفائدة مما يحتم وجود قيود عليها تتمثل في الفترة التي يبقياها البنك عنده حتى يتحصل العميل على الفائدة).

M_3 : هي M_2 + أشباه النقود Near Money (مثل ودائع الادخار أو صناديق الادخار المختلفة والودائع الحكومية). أي أن M_3 تشمل جميع أنواع النقود وأشكالها وما يتعلق بها، وهذا هو المعنى الواسع للنقود.



ولما كان عرض النقود يفترض بأنه متغير خارجي تتحكم فيه السلطات النقدية، فإنه يعد عديم التأثير بسعر الفائدة طالما كنا نتعامل مع العرض الحقيقي للنقود أي عرض النقود منسوبا للأسعار. ويتمثيل سعر الفائدة على المحور الرأسي وعرض النقود على المحور الأفقي يكون منحنى عرض النقود على النحو المبين بالرسم المقابل.

3- الطلب على النقود: يمثل الطلب على النقود الجانب الآخر المهم في السوق النقدي، وهو

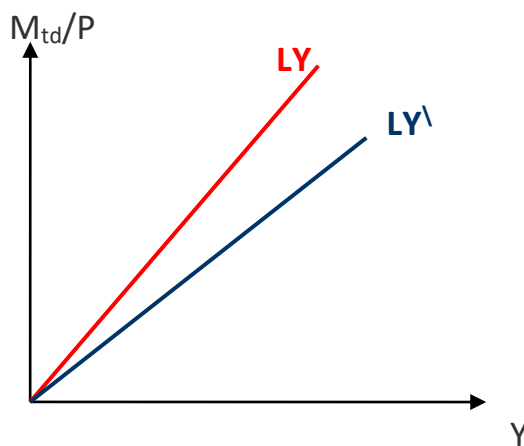
المحور الرئيسي في النظرية الكلاسيكية والتي ترى أن للنقود وظيفة واحدة فقط هي التبادل. أما النظرية الحديثة فتري ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النقود وهي: دافع

أ- الطلب على النقود بدافع المعاملات : ويتمثل هذا الدافع في الحاجة إلى النقود من أجل أداء معاملات شخصية أو عائلية ومعاملات تجارية تخص المشروعات . ويرتبط هذا النوع من الطلب مع الدخل بعلاقة طردية (هذا الطلب ناشئ بسبب الفترة الزمنية بين تحصيل الدخل وإنفاقه)

ويقصد به الاحتفاظ بالنقد في صورتها السائلة للحصول على ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات. وهذا الدافع يتأثر بالدخل. و يرتبط الطلب على النقود بدافع المعاملات بعلاقة طردية

قوية مع الدخل وعليه نقول: $M_{td} = f(P, Y)$

$$\frac{M_{td}}{P} = L_1 \cdot Y \quad \leftrightarrow \quad M_{td} = L_1 \cdot P \cdot Y$$



حيث أن عامل التناسب $1 > L_1 > 0$ ، أي أن قيمة عامل التناسب بين الطلب على النقود والدخل دائماً موجبة. وبافتراض ثبات P مثلاً، فإن تغير سيؤثر طردياً على الطلب على النقود. ويوضح الرسم البياني المقابل العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على النقود بدافع المبادلات. هذا وعند تغير أي

عامل من العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بدافع المبادلات فإن المنحنى يدور حول نفسه إلى أعلى أو إلى أسفل كما يتضح من الشكل.

ب- الطلب على النقود بدافع الاحتياط Precautionary Motive : يحتفظ الأفراد بمقدار

إضافي من النقد السائل لمقابلة بعض المعاملات غير المنتظرة مثل مرض أو حادث وهو يرتبط كذلك بالدخل (علاقة طردية

) وهو ممثل في الشكل كذلك حيث

M_t : هي الطلب على النقود من

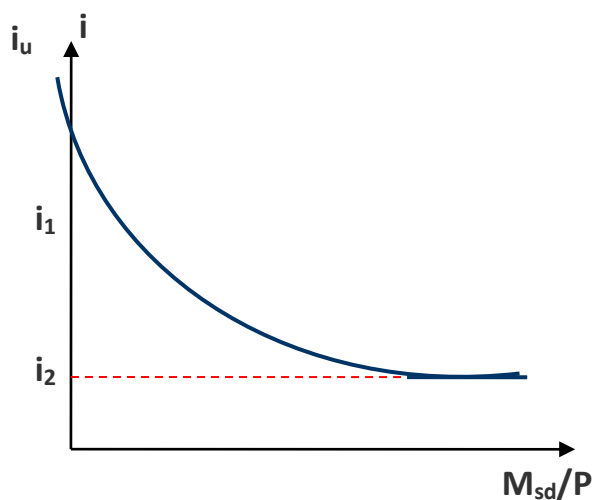
أجل المعاملات والاحتياط.

يعني احتفاظ الفرد بالنقد احتياطاً وتحسباً لأي طارئ أو ظروف مستقبلية.

ويبقى الدخل هو المحدد، وعليه تمثل

M_{td} الطلب على النقود بدافعي

الاحتياط والمبادلات معاً، أي أن:



$$\frac{M_{td}}{P} = L \bullet Y$$

ت- **الطلب على النقود بدافع المضاربة Speculation Motive**: ولتوضيح طبيعة الطلب على النقود لأجل المضاربة نفترض أن فردا ما مخير ما بين شراء سندات تعطي له فائدة أو الاحتفاظ بالنقود مضحيا بتلك الفائدة

فيرى كينز بأن هذا الفرد قد يحتفظ بالنقد مضحيا بالفائدة التي يمكن الحصول عليها حاليا إذا ما توقعه أن معدل الفائدة سوف يرتفع في المستقبل فمثلا لنفرض أن سعر الفائدة الحالي هو (6%) لكن هذا الفرد يتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى (8%) في المستقبل القريب فاستنادا إلى كينز فإن هذا الفرد سوف يحتفظ بالنقود مضحيا بفائدة قدرها (6%) ويؤجل شراء السندات مما يعطيه كسبا اقتصاديا في المستقبل قدر (8%) .

ولنفرض الآن أن هذا الفرد عوضا عن الاحتفاظ بالنقود قرر شراء سندات تعطي له فائدة حالية قدرها (6%) وأنه سوف يحاول استبدال هذه السندات فيما بعد بسندات تعطي له فائدة قدرها (8%) وكنتيجة لقراره هذا فإنه سيتحمل خسارة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات ومعدلات الفائدة حيث أن شرائه لسندات بفائدة قدرها (6%) ثم ارتفاع الفائدة إلى (8%) مباشرة سيجعل من غير الممكن له استبدال السندات المشتراة إلا إذا تحمل خسارة ما. وعليه يرى كينز بأن حجم كمية النقود المحتفظ بها لأجل المضاربة ترتبط عكسيا بمعدل الفائدة السائد في السوق أي $M_a = f(i)$ حيث M_a هي الطلب على النقود من أجل المضاربة

ويمكن توضيح معادلة الطلب على النقود لدافع المضاربة في الشكل-20-

الطلب الكلي على النقود: الطلب الكلي هو الجمع بين الطلبين أي من أجل المعاملات والاحتياط والطلب من أجل المقايضة لأجل المضاربة.

$$M_d = M_t + M_a = f(y, i)$$

يقوم على أساس أن النقود مخزن للقيمة، فبدلاً من الاحتفاظ بالسلع والخدمات، فإن النظرية الكنزية تقول بأن أمام الفرد اختياران: إما أن يستثمر أمواله في النقود أو في السندات والأصول الأخرى. وهذه الأخيرة هي نقود منخفضة السيولة، وعليه تتأثر بسعر الفائدة. ومن هنا نقول بأن العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة (التفضيل النقدي) وسعر الفائدة

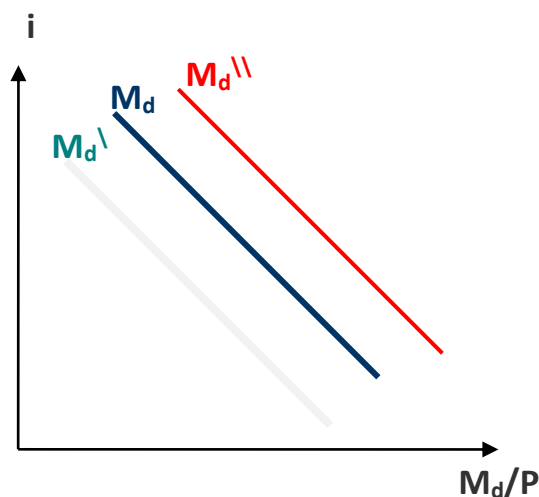
علاقة عكسية. إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة أو سعر السندات فيقبل الناس على شرائها حتى يتسنى لهم بيعها عند ارتفاع ثمنها، وعليه ينخفض التفضيل النقدي، والعكس عند انخفاض سعر الفائدة.

$$\frac{M_{sd}}{P} = g(i)$$

ومما تقدم يمكن القول بأن الطلب الكلي على النقود أو ما أطلق عليه كينز "التفضيل النقدي" سيكون كالتالي:

$$M_d = M_{td} + M_{sd}$$

$$\frac{M_{td}}{P} = L_1 \bullet Y \quad , \quad \frac{M_{sd}}{P} = L_0 + L_2 \bullet i \quad \Rightarrow \quad M_d = L_0 + L_1 \bullet Y - L_2 \bullet i$$



أما عن منحنى الطلب الكلي فيمثله الشكل المقابل موضحا العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة. وكما يتضح فإنه إذا حدث وارتفع الدخل يزيد التفضيل النقدي فينتقل المنحنى بأكمله نحو اليمين والعكس بالعكس.

